Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

The impact of foreign direct investment on economic development in Iraq for the period (2004-2022)

Sundas Jassim Shuaibath[*a] , Miami Salal Sahibb[b] & Sahar Karim Kattaa[c]

a. Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics / Department of Economics.
b. Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics / Department of Economics.
b. Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics / Department of Economics.

Abstract

The study seeks to measure the impact of foreign direct investment on economic development in Iraq in the period (2004-2022) and the role of these investments in developing general economic sectors, as well as the role of these institutions, countries and individual investors and their social and environmental responsibilities.

The researcher in this study mainly used the inductive approach in this study, which is based on monitoring the impact of foreign direct investment on economic development in Iraq in the period (2004-2022). In this study, the researcher relied on the inductive approach, which relies on the analytical approach according to some standard procedures to understand the nature of the data and variables affecting this crisis.

One of the most prominent findings of the study is that foreign direct investment has an effective and significant impact on gross domestic product, as the test value was estimated at (6.29). The increase in foreign direct investment in the country leads to an increase in the contribution of each sector of the economy to the gross domestic product, as well as fluctuations in foreign direct investment flows in Iraq during the study period due to the decrease in these flows and the very unstable and unstable investment environment, as well as incurring Iraq has significant losses in GDP, as the GDP fluctuates for a number of reasons, whether political, economic or security

Among the most prominent recommendations highlighted by the study: developing and modernizing infrastructure such as transportation, communications, electricity, sanitation, ports, airports, and service institutions to attract foreign investments; And work to develop financial markets to reduce uncertainty for foreign investors. Ensuring that the political situation in Iraq is favourable. There is a relationship between a country's political stability and FDI flows, as the drivers of FDI change over time, following natural resources, low labor costs, openness, and economic growth, which have a significant impact on investment decisions.

Information

Received:1 /3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Key words:
Foreign Direct Investment
Economic Development

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2022)

سندس جاسم شعيبث*[a] ، ميامي صلال صاحب[b] و سحر كريم كاطع[c]

a. جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.
b. جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.
c. جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

المستخلص

وتسعى الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق في الفترة (2004-2022) ودور هذه الاستثمارات في تنمية القطاعات الاقتصادية العامة، وكذلك دور هذه المؤسسات والدول والأفراد المستثمرين ومسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية.

* Corresponding author : E-mail addresses: mayson_sundus.shaaibith@qu.edu.iq.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/1036-1045

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي بشكل أساسي في هذه الدراسة، والذي يقوم على رصد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق في الفترة (2004-2022). وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على المنهج التحليلي وفق بعض الإجراءات القياسية لفهم طبيعة المعطيات والمتغيرات المؤثرة في هذه الأزمة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير فعال وهام على الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت قيمة الاختبار بـ (6.29). إن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد تؤدي إلى زيادة مساهمة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التقلبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال فترة الدراسة بسبب انخفاض هذه التدفقات وبيئة الاستثمار غير المستقرة وغير المستقرة بشكل كبير جداً، وكذلك تكبد العراق خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الأسباب، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية

ومن أبرز التوصيات التي أبرزتها الدراسة: تطوير وتحديث البنية التحتية مثل النقل والاتصالات والكهرباء والصرف الصحي والموانئ والمطارات والمؤسسات الخدمية لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ والعمل على تطوير الأسواق المالية للحد من حالة عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الأجانب. ضمان أن يكون الوضع السياسي في العراق مواتياً. هناك علاقة بين تمتع البلد بالاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن محركات الاستثمار الأجنبي المباشر تتغير مع مرور الوقت، بعد الموارد الطبيعية وانخفاض تكاليف العمالة والانفتاح والنمو الاقتصادي، والتي لها تأثير كبير على قرارات الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر- التنمية الاقتصادية.

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المؤثرة في تطور ونمو البلدان، وانفتاح الاقتصاد وقدرته على التأقلم والتكيف مع التطورات العالمية في ضوء سياسات الخصخصة والتحول المتزايد نحو آليات السوق، وتحكم الشركات متعددة الجنسيات في حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وتزايد حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان. وهو أحد مؤشرات القدرة. وذلك لأن هذا النوع من الاستثمار يساهم في زيادة كفاءة الاقتصاد من خلال آثاره على بناء القدرات الفردية وتعزيز الأصول المالية في البلد المضيف، بالإضافة إلى زيادة عوامل الإنتاج والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة ومهارات القوى العاملة من خلال التدريب والتأهيل. وتهتم الدول العربية بجذب الاستثمار الأجنبي كأحد المصادر لسد الفجوة بين الموارد الأجنبية والمحلية من خلال تهيئة مناخ استثماري مواتٍ، وتحديث الإطار التنظيمي والقانوني المحدد للاستثمار وتحديث متطلبات تيسير الأعمال للشركات الاستثمارية. إن زيادة التدفقات الاستثمارية ليست مهمة للبلدان النامية، بما فيها البلدان العربية فحسب، بل للبلدان المتقدمة أيضاً. وذلك لما للاستثمار من دور في زيادة القدرة الاقتصادية على توليد الدخل والإنتاج وتوزيع الموارد الإنتاجية ونقل التكنولوجيا. وعلى هذا الأساس، يتم تشجيع وتحفيز البلدان النامية، ومنها العراق، على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إنشاء مؤسسات وآليات جديدة لتشجيع الأنشطة الاستثمارية بسبب أوضاعها الاقتصادية ومحدودية مواردها المالية وقلة خبراتها وضعف أوضاعها التنظيمية والإدارية وضيق قاعدة التصدير وانخفاض معدلات الادخار ومحدودية الاستثمار المحلي وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والمساعدة في توسيع القاعدة الاقتصادية المحلية وزيادة الإنتاجية.

وإزالة عدد من القيود والعوائق أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية. لذلك سيتم من خلال هذه الدراسة دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة (2004-2022).

مشكلة البحث

بالإضافة إلى واقع الاقتصاد العراقي الريعي ، يعاني الاقتصاد العراقي من هيكل إنتاجي متدهور وغير متوازن. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض مستوى الادخار المحلي بشكل كبير، مما أدى إلى اتساع الفجوة الداخلية بين الادخار والاستثمار، وهو أمر ضروري لعملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على مؤشر التنمية الاقتصادية في العراق.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار وحل المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي. ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية ذات الموارد المالية الهائلة وقدرتها على إدخال التقنيات المتطورة وخلق فرص العمل وإدخال أساليب الإدارة والعمل الحديثة في ضوء تقاليد العصر الجديدة، وتدريب الكادر الوطني إدارياً وفنياً. وتنبع أهمية هذه الدراسة من دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل الدولي لاحتياجات العراق في ظل هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي وتذبذب أسعاره.

أهداف البحث

من أجل الوصول إلي مشكلة البحث فأن هذا البحث يسعي لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي التنمية الاقتصادية العراقية للمدة (2004م-2022م) ودوره هذه الاستثمارات في تنمية قطاعات الاقتصاد بصورة عامة، فضلاً عن دور هذه المؤسسات أو البلدان أو الأشخاص المستثمرين ومسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية.

منهج البحث

اعتمد الباحث في هذا البحث على عملية الاستقراء بشكل رئيسي والذي يقوم على ملاحظة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2022م)، ومن ثم فقد يوجد اقتراب علمي آخر سنلجأ إليه في ثنايا تناولنا للمسألة وهو الأسلوب التحليلي مع اتباع بعض الإجراءات القياسية لفهم طبيعة البيانات والمتغيرات التي تؤثر في الأزمة.

محددات البحث

- النطاق الموضوعي للدراسة (موضوع البحث): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2022م).
- النطاق الزمني للدراسة (فترة البحث): يتحدد النطاق الزمني للدراسة ابتداء 2004م حتي عام 2022م
- النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة: تم تحديد نطاق البحث الجغرافي وهو العراق.

الاطار النظري

اولا. الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على وفق منظور منظمة التجارة العالمية(O.T.W) بأنه" يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد اخر، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الاصل، كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الاكثر مثاراً للاهتمام لاتساع اشكاله ومصادره وتأثيراته في اقتصادات الدول الحاضنة وبخاصة النامية منها، ويستلزم هذا الاستثمار السيطرة او الاشراف على المشروع من قبل المستثمر الأجنبي وحده او بمشاركة متساوية او غير متساوية مع رأس المال الوطني او المحلي، وهو قد يمارس بأنشاء مشروع جديد او يكون بإعادة شراء كلي او جزئي لمشروع قائم. **(الدسوقي، 2019، ص 12)**
- **ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "**توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة كما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون لها الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية. **(الصبيحي، 2016، ص 101)**
- **يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "** توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في وايضا أو شركة أو دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا مؤسسة، الذي له الحق في ادارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه، حيث يتضمن التعريف جملة من المضامين منها انه استثمار في موجودات ثابتة بطبيعتها وبالتالي فإن إدارتها تكون تمويل هذه الاستثمارات يتم من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر مباشرة من قبل المستثمر الأجنبي، (الطبيعي أو المعني) بتوظيف أمواله النقدية أو العينية في أي نشاط اقتصادي أو مشروع استثماري في أي بلد أهو غير البلد الذي يقيم فيه وفق للقوانين السائدة في ذلك البلد. **(البشير،2019م، ص 212)**

2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها متعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الأم ، ومن أبرز هذه النظريات ما يأتي:-

- **النظرية الكلاسيكية الحديثة لـ(أولين) 1933:** قد اعتمدت هذه النظرية المفاهيم المالية، إذ ترى أن لجوء الشركات المتعددة الجنسية إلى الاستثمار خارج دولها الأم يمثل في الحقيقة سعيها للحصول على عائد أعلى من استثمار رأس المال إذ إن الأسواق المالية في مختلف الدول منعزلة عن بعضها البعض إضافة إلى تواضع مستوى تطورها.
- **نظرية الميزة الاحتكارية لـ(هايمور) 1960:** هذه النظرية تعد رغبة الشركات المتعددة الجنسية للسيطرة على الأسواق الخارجية، وهي المحفز الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب توفر ميزات خاصة للشركات المتعددة الجنسية لا تتوفر للشركات المحلية في الدول المضيفة مثل فجوة في المعلومات، العلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب نمط الإنتاج الواسع، والميزات الإدارية، وغير ذاك من الميزات.
- **نظرية عدم التوازن لـ(مون وزويل) 1993:** إن هذه النظرية تفسر قيام الشركات عبر الوطنية بالاستثمار الأجنبي المباشر في خارج حدود دولتها الأم، بعوامل أخرى تعود إلى ميزات الملكية أيضا مثل صعوبة الوصول إلى المواد الأولية أو ارتفاع تكاليف العامل الماهر في الدولة الأم ، الأمر الذي يدفع هذه الشركات إلى البحث عن مجالات استثمار خارجية للتعويض عن خسائرها وإعادة التوازن لهذه العوامل. **(الدليمي، 2022م، ص34-36)**

3. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، ويهدف الاستثمار الأجنبي إلى ما يلي:-

- **البحث عن المصادر**: ويشمل هذا النوع من الاستثمار استغلال الميزة النسبية للدولة ولاسيما الغنية بالمواد الأولية.
- **البحث عن الأسواق**: ويلبي هذا النوع المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات.
- **البحث عن الكفاءة:** ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية المشتركة. **(البشير،2019م، ص 217-218)**

إما أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اختلفت استناداً للدوافع والمحفزات والملكية، والتي يمكن توضيحها كما يأتي:-

❖ **أنواع الاستثمار من وجهة نظر الدول المصدرة ويقسم على:**

- **الاستثمارات الأفقية:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات سوق الدولة المضيفة إذ تجلب معها الخبرة والتكنولوجيا وهي تستثمر السلع والخدمات المشابهة في الموطن الأصلي ويطلق عليها الاستثمارات الأفقية المرغوب بها من قبل الشركات الأجنبية فهي تجهز الدولة المضيفة بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.
- **الاستثمارات العمودية:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية إذ تستعمل في عملية الإنتاج المحلية ويطلق عليه الاستثمار العمودي الخلفي، وعندما تقوم الشركة بالإنتاج وتسويق منتجاتها تكون أقرب إلى المستهلك النهائي فيطلق عليه الاستثمار العمودي الأمامي، إذ تقوم الحكومة بوضع سياسات استثمار

محكومة بدخول كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي. **(البشير،2019م، ص 218)**

- **الاستثمارات المختلطة:** ويهدف هذا النوع إلى إنتاج السلع والخدمات النهائية في الخارج على نحو غير مشابهة إلى تلك المنتجة في الموطن الأصلي وأن إدارة الاستثمارات المختلفة عندما تقيم نشاطات الشركة فإنها تشجع المشاريع المربحة لذلك تعمل الشركة على تحقيق أعلى الأرباح للشركة الأم بغض النظر عن مدى المنفعة المتحققة للدولة المضيفة.

❖ **أنواع الاستثمار من وجهة نظر الدولة المضيفة ويقسم على:-**

الاستثمارات الهادفة لإحلال الواردات والاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ **أنواع الاستثمار بحسب الملكية الجزئية أو الكلية لمشروع الاستثمار ويقسم على:-**

- **المشروعات المشتركة:** هو اتفاق طويل الأمد بين الطرفين يقوم على أساس قيام مشروع إنتاجي أو خدمي أكان الطرف وطني قطاع خاص أم قطاع عام، ويشارك فيها ويمتلكها بصفة داخل الدولة المضيفة سواء شخصين قانونيين أو طرفين أو أكثر من دولتين إذ يشتركان في الإدارة والخبرة ورأس المال وبراءة الاختراع ما يكون الطرف الأجنبي من الشركات متعددة الجنسية التي تمتلك المزايا لا يمتلكها والعلامات التجارية ،إذ غالبا الطرف المحلي.
- **المشروع المملوك بالكامل للمستثمر:** وهو الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسية، إذ يقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الخدمي أو الإنتاجي في الدولة المضيفة. **(البشير،2019م، ص 218)**
- **الاستثمارات في المناطق الحرة:** تمثل المنطقة الحرة الجزء المستقطع من الدولة لتكون خارج المنطقة الجمركية، تمارس فيها نشاطات اقتصادية متنوعة، فعندما تدخل هذه السلع للمنطقة الحرة تكون معفية من الرسوم أو التعريفات الجمركية.
- **مشروعات عمليات التجميع:** ويكون الاتفاق بين طرفين أحدهما أجنبي والاخر محلي، إذ يقدم الطرف الأجنبي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بتقديم للطرف الآخر مكونات منتج معين ليقوم بعملية تجميعية ليكون منتج نهائي وأحياناً إدارة العمليات والصيانة والتخزين مقابل عائد يتفق عليه وقد يتخذ الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع او مشروعات التجمع شكل الاستثمار المشترك أو تكون محكومة بالكامل للمستثمر الأجنبي.
- **الاستثمار في مشروعات البنى التحتية الممولة:** ازدادت هذه الظاهرة مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية إذ تتخذ شكل عقود امتياز لمدة (20-50 عاماً) ولاسيما في الدول النامية لسد فجوة الموارد المحلية عن طريق تدفق الاستثمار الأجنبي في مجال البنى التحتية.

ب. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: اطلق اصطلاح الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI) في عام (1967م) من قبل (simon Mathew)،ولقد عرف على انه تملك المستثمر الأجنبي لجزء او لكل الاستثمارات في المشروع المعني وله حق المشاركة في الإدارة والتنظيم فهي من صلاحياته التي يحصل عليها من ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فهو توظيف مالي على شكل موجودات مالية مثل الاوراق المالية من اسهم وسندات وقد يتسع ليشمل القروض بكل انواعها في الدول المضيفة بقصد المضاربة ويسمى هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحافظي.**(البشير،2019م، ص 219-220)**

4. الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

أن أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر يتم من خلال بعدين، الأول البعد الإداري أي درجة المراقبة أو حق الإدارة في المشروع (درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما)، أما البعد الأخر فهو البعد الزمني المتمثل بالأفق الاستثماري القصير أو الطويل المدى فالمستثمر في محافظ الأوراق المالية يوفر التمويل الرأسمالي فقط من دون أي مشاركة في إدارة المشروع والبعد الزمني يكون قصير الأجل، أما المستثمر في مشاريع ال (FDI) فيكون له دور في ادارة المشروع ويسعى من خلالها الى تجسيد

مصلحته كما أن الاستثمار في محافظ الأوراق المالية يكون ذا طابع مالي بحت ولا يصاحبه نقل لأصول مادية وغير مادية ويكون الدافع الرئيس للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية هو الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر. **(عبد القادر، 2016م، ص 41)**

5. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال (FDI) من وجهة نظر الشركات عبر الوطنية أي المستثمر الأجنبي هي بمثابة المسارات أو الطرق أو الأساليب لغزو الأسواق العالمية وتختلف هذه الأشكال حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المضيفة وكذلك فإن طبيعة النظام السياسي السائد تلعب دورا في تحديد نوع وشكل (FDI) وتلعب خصائص الشركات عبر الوطنية دوراً في تحديد شكل ال (FDI) من حيث حجم الشركة وعدد العمال وأنواع المنتجات التي ينتجها وخبرتها في السوق المستهدف، فضلا عن العائد المتوقع والكلف المتوقعة من المشروع، ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الملكية) على الأنواع الآتية:-

- **الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:** في مثل هذا النوع من الاستثمار تعود ملكية المشروع الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الجهة المستثمرة الأجنبية، وغالبا ما يحظى هذا النوع من الاستثمار بتأييد ومساندة المستثمرين الأجانب لتوافر الإدارة والمراقبة المطلقتين عليه.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:** وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هناك أكثر من طرف أو جهة لها حصة في ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي القائم أو المزمع إقامته، أي أنه يشترك طرف وطني من القطاع العام واو القطاع الخاص إلى جانب الطرف الأجنبي الذي غالبا ما يكون إحدى الشركات المتعددة الجنسية لامتلاكها ما يعوز الطرف الوطني أو المحلي من تكنولوجيا حديثة وخبرة فنية هذا وتتم المشاركة بحسب اتفاق الأطراف المشتركة.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات وعمليات التجميع:** في هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد المستثمر الوطني أو المحلي بمكونات منتوج معين كالسيارات مثلا ليتم تجميع هذا المنتوج في شكله النهائي في الدول الحاضنة أو المتلقية، وفي أغلب الأحيان يقدم المستثمر الأجنبي الخبرة والمعرفة الضرورية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة

وخزن وتسويق... إلخ، وقد تكون هذه المشاريع مشتركة الملكية أو مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي. **(سعود، 2015م، ص 28-30)**

6. مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر

تعاني الكثير من الدول النامية من محدودية الموارد المحلية والفقر ويسبب ازدياد حجم الاتفاق الاستثماري على برامج وخطط التنمية في الدول النامية من أجل تحقيق المعدلات المرغوبة في النمو الاقتصادي وتحقيق زيادة نوعية في مستوى معيشة دخول الأفراد هذا من ناحية والتنامي العجز المزمن في تلك الدول من ناحية أخرى لجأت المصادر تمويل داخلية وخارجية وكالاتي:

أ- **المصادر الداخلية للتمويل:** تشمل الدين العام الداخلي والمدخرات المحلية والوطنية التي يتم الحصول عليها عن طريق الأفراد والمشروعات أو قد تكون إجبارية عن طريق تشريع الدولة لبعض الإجراءات والقوانين كتمويل العجز بالاقتراض الداخلي، فالمشروع يستطيع تمويل نفسه من مصادر داخلية عن طريق إعادة توظيف الأرباح المعادة.

ب- **المصادر الخارجية للتمويل:** تعني تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تلجأ إليها الدول النامية لتتخطى عجز الموارد المحلية، وقد تقدمها مصادر متعددة الاطراف كالهيئات الدولية والإقليمية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية أو مصادر الاقتراض الأجنبية كالمصادر الثنائية الحكومية كالقروض والاعانات والاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل الآتي:-

▲ **القروض** : تلها الدول للتمويل الأجنبي لوجود فجوة الموارد المحلية اذ تقدم القروض للدول التي تفتقر إلى فرص الاستثمار التي تدر عليها العوائد، والقروض نوعان، وهما علي النحو التالي:-

⇒ **<u>قروض طويلة الأمد وتنقسم إلى:-</u>**

- **القروض الميسرة:** وهي قروض بفائدة منخفضة وبمدة سداد طويلة.
- **القروض غير الميسرة:** وهى القروض بفائدة عالية تضاهي اسعار الفائدة في السوق العالمي، والتسديد لمدة قصيرة.

⇒ **القروض قصيرة الأمد:** وهي التي تمنحها الحكومات على اسم غير تجارية كما في ائتمان التصدير، مع وجود انواع أخرى من ائتمانيات التصدير طويلة الأمد، أن السبب في لجوء الدول النامية إلى الاقتراض هو سوء استغلال الموارد المالية الناجم عن سوء تحقيق الموارد وعدم كفاءة مؤسسات القطاع العام في الدول النامية والفساد الحكومي في انظمة الحكم السياسية الأمر الذي عرض الدول المدينة إلى استنزاف مستمر بسبب عدم كفاية النقد الأجنبي عن اللازم لدفع أعباء الديون وتمويل الواردات مما أحدث اضطرابات داخلية وبسبب زيادة اقساط القروض وتصاعد نسبة الفوائد عليها للدول النامية مما ادى الى ضعف شديد في قدرتها على التسديد وهذا ما دفعها إلى الاعلان عن عجزها التام عن السداد.

▲ **الإعانات الاجنبية للأغراض غير التجارية:** وهي تلك الأموال المقدمة لغير الأغراض التجارية فهي تدفقات رؤوس الأموال التي تحصل عليها الدول، وقد تكون على شكل قروض بشروط ميسرة، وقد تكون على شكل سلع أو خدمات أو خبرات فنية وهي تعد منح لا يترتب عليها أية التزامات بالسداد، اما القروض الميسرة والتي تأخذ شكل صورة منحة مع صورة القرض فيكون معدل الفائدة فيها منخفض مع طول مدة السداد مع وجود مدة السماح، وقد يكون تسديد القرض بعملة الدولة المستقبلة أو منتجات المشاريع الممولة من تلك القروض. **(James,2018,P150-151)**

ثانيا معوقات الاستثمار في العراق

يتجه الاستثمار بشكل عام إلى الاقتصادات التي تعتبر جاذبة للمستثمرين وتتمتع بعدد من المزايا التي تشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم إلى هذه الدولة دون غيرها من الدول الأخرى. ويرجع انخفاض الحافز لدى المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى بلد معين إلى العديد من المحددات والمعوقات التي تواجه هذه الاستثمارات وتحول دون جذبها (الاستثمار الأجنبي) أو تؤدي إلى هروبها (الاستثمار المحلي)، وتتمثل هذه المعوقات بالنسبة للاقتصاد العراقي فيما يلي.

1- **عدم الاستقرار السياسي والأمني:** يعد الاستقرار السياسي والأمني أحد المحددات الرئيسية لقرارات الاستثمار. وذلك لأن الاستقرار السياسي الذي يتمتع به البلد من حيث نظامه السياسي واستقرار الحكومة والعلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية في البلد يساهم في توفير بيئة مواتية لجذب الاستثمار. كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يشكل عائقاً أمام الاستثمار، خاصة وأنه يشجع على هروب رؤوس الأموال المحلية ويحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية. إن تدهور الأمن هو أكبر عدو للاستثمار الخاص، وخاصة الاستثمار الخاص الأجنبي. وذلك لأنه يزيد من تكلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية، ويرفع تكاليف النقل، ويفتت الأسواق ويزيد من التضخم. وتتمتع المناطق الجنوبية والشمالية من العراق بدرجة معقولة من الاستقرار والأمن، ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك وهو الأمن في العراق ككل. **(الصبيحي، 2016، ص 120-121)**

2- **ضعف القطاع الخاص:** تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية في العراق منذ أوائل الخمسينيات مع زيادة عائدات النفط بعد اتفاقات تقاسم الأرباح مع الشركات الأجنبية. ويتجلى هذا الدور في حجم الاستثمار العام والإنفاق على التوسع في الخدمات التعليمية والصحية ونمو قطاع الإدارة العامة في مجموعة من التخصصات، وتتسم الإدارة الاقتصادية في العراق بالمركزية في السيطرة، ليس فقط من الناحية القانونية، بل في الإعداد والقيادة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة والمؤثرة وفيما يلي بعض أهم القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها في العراق

3- **انخفاض كفاءة البنية التحتية:** يعاني الاقتصاد العراقي من بنية تحتية غير متطورة على ما يبدو من طرق وجسور ومطارات ومواصلات وكهرباء واتصالات. ويعود السبب في ذلك إلى أن الحروب التي شهدها العراق قد ألحقت خسائر فادحة ببنيته التحتية التي دمرت في حرب الخليج الثانية ثم في الحرب العراقية الإيرانية. إلا أنه في الفترة الأخيرة من 2003 إلى 2007، شهدت البنية التحتية في أجزاء من العراق، لا سيما في الجنوب، تحسناً طفيفاً، حيث تم بناء الجسور وتعبيد الطرقات وافتتاح المطارات (بما في ذلك افتتاح مطار النجف الدولي وتجديد وافتتاح مطار البصرة الدولي).

4- **ارتفاع مستويات التضخم:** يعد التضخم من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، حيث يؤدي إلى اضطراب الأسعار وفقدانها قدرتها على عكس الندرة النسبية للسلع والخدمات، وتشويه عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ووظيفة العملة الوطنية كأداة للتداول والادخار. وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي هو أحد العوامل التي تعيق دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي.

5- **الفساد المالي والإداري:** تعود جذور الفساد في العراق إلى فترة الاحتلال العثماني، لكن الفساد ظهر بوضوح في ستينيات القرن الماضي وتعمق أكثر خلال الفترة التي فرض فيها مجلس الأمن الدولي العقوبات على العراق (1990-2003)، مما ساهم في انتشار الفساد في الاقتصاد العراقي. كما اتخذ الفساد طابعاً دولياً في ظل اتفاقية النفط مقابل الغذاء، حيث كشفت التحقيقات عن تورط مسؤولين وشركات ومنظمات في الفساد، وتورط آخرين في ممارسات فساد واسعة النطاق كلفت المواطنين العراقيين حياتهم.

6- **ضعف القطاع المالي:** يتألف القطاع المالي من القطاع المصرفي وأسواق رأس المال وقطاع التأمين، والتي تلعب بمكوناتها الثلاثة دوراً مهماً في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتقليل تكاليف المعلومات بين الجهات الفاعلة في السوق. كما أن تطوير الأسواق المالية له دور حاسم في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يسهل على المستثمرين الوصول إلى الموارد المالية عند الحاجة إليها والاستفادة منها عند توفر الأصول، مما يسهل على المستثمرين الخروج من السوق بأقل الخسائر.

7- **إجراءات السياسة النقدية:** قبل عام 2003، كانت السياسة النقدية تعتمد على السياسة المالية. وأدى ضعف تفويض البنك المركزي وعدم استقلاليته إلى هيمنة السياسة المالية على قرارات البنك المركزي، مما أدى إلى تفاقم معدل التضخم.

8- **السياسات التجارية :** قامت سياسة العراق التجارية منذ عام 2003 على مبدأ سياسة الباب المفتوح الذي يترتب عليه عدم التدخل الدولي في قضايا التجارة الداخلية والخارجية وتخفيف القيود وفتح الباب واسعاً أمام أسواق الاستيراد والتصدير، وهو المبدأ الذي توج بصدور التوجيه رقم (54) لسنة 2004 الذي تضمن التحول من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة حرية التجارة. **(الصبيحي، 2016، ص 122-125)**

ثالثا. الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية العراقية

أولا: الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية العراقية

أن العراق بحاجة إلي أعادة أعمار البنية التحتية، واعمار ما دمرته الحروب والصرعات علي مدي السنوات الماضية إضافة الي انعاش القطاعات المهمة في العراق مثل القطاع الزراعي، والصناعي، والتجارة، والاتصالات إضافة ألي تقادم العديد من المشاريع، والتي تحتاج إلي اقامة بناء وتحدي، أن الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم الاسس في بناء اقتصاديات الدول التي عانت من الحروب والصرعات، وهي أساس تطور اقتصاديات هذه البلدان، لذا فان هذا النوع من الاستثمارات ساهم في الحد من مشاكل البطالة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتشتغل المشاريع المتوقفة، والتوسع في مشاريع قائمة وإنشاء مشاريع جديدة. **(فاضل، 2022م، ص 45)**

ولكي يحقق العراق التنمية الاقتصادية، وبالتالي التنمية المستدامة، ويخفض معدلات الفقر والبطالة، ويعالج كافة الاشكاليات الاجتماعية والبيئية، ولقد وجب عليه توسيع مصادر الدخل، وأن يولي جميع قطاعات الاقتصاد الاهتمام المتوازن، وبالأخص في جانب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كونها مصدر دخل، ومصدر تمويل للمشاريع في كل قطاع، أذن أي زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تؤدي إلي زيادة الناتج في ذلك القطاع، وبالتالي زيادة الناتج المحلي، وزيادة نسبة مساهمة القطاع المستثمر في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي انخفاض الواردات وزيادات الصادرات، وعليه فالزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر سوف تؤدي غلي اقامة العديد من المشاريع والحد من البطالة، حيث أن هذه المشاريع ستستوعب القوي العاملة وستزيد من قدراتهم، وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية لكل قطاع تزيد يه الاستثمارات، وهذا يؤدي في نهاية الامر الي ارتفاع معدلات النمو للدخل الفردي، وتحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية.**(فاضل، 2022م، ص 46-47)**

الجدول (1) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2020

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل التغير السنوي	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف
2004	435900	--------	5	5	172
2005	756535	73.5	8	9	1364
2006	561861	-25.6	5	5	1654
2007	1219860	117.1	3	3	593
2008	2214208	81.5	17	19	6379
2009	1874454	-15.3	22	24	10678
2010	1633320	-12.8	38	48	5970
2011	2201940	34.8	30	35	6025
2012	3964400	79.7	27	34	1696
2013	5982746	50.9	45	53	9561
2014	5575812	-6.8	24	26	1676

938	15	13	25.9	4128110	**2015**
830	13	5	70.3	7034090	**2016**
760	8	9	-14.8	5988080	**2017**
1673	11	8	-43.3	3392690	**2018**
1205	11	9	14.6	3891300	**2019**
1260	11	11	1.1	3934521	**2020**
317	7	6	8.6	(2637)	**2021**
2960	7	10	20.8	(2088)	**2022**

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات 2004-2022

شكل (1) يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2022م)

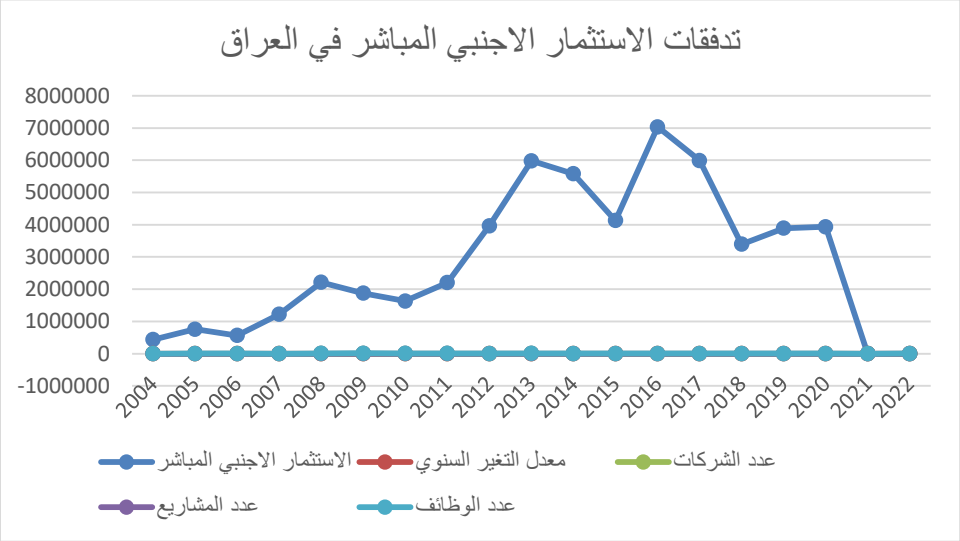

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (1)

ومن خلال الشكل رقم (1) السابق تبين مدي التذبذب الموجود في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وعلي مدي عقدين من الزمن، كما نلاحظ الانخفاض الهائل بعد (احتلال داعش) لثلاث محافظات لها نصيب كبير من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث ساهمت البيئة الاستثمارية المبهمة وغير الأمنه في انخفاض هذه التدفقات وبصورة كبيرة جداً، مما أثر علي مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي، وساهم في تراجع مساهمة العديد من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2) يوضح مسار الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022م)

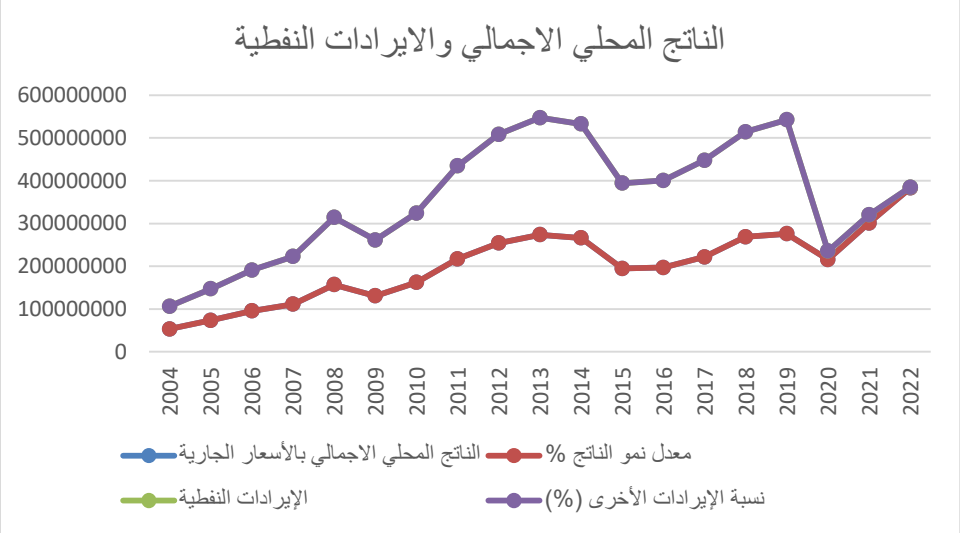

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (2)

ونلاحظ من الشكل السابق رقم (2) مسار الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين، ومدي التذبذب الحاصة فيه، وذلك لأسباب عديدة سواء أكانت سياسة أو اقتصادية أو امنية، أذن أن العراق عاني ما عاناه من خسائر فادحة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الحروب والصراعات(الحروب والصراعات الداخلية، واحتلال داعش والتحرر من داعش)، لذا يتعين علي العراق الانقال من الصراعات إلي إعادة التأهيل والتحرر من هيمنة الدولة والتوجه إلي السوق، إضافة الي أن الاقتصاد العراقي بعيد عن التنوع، وان القطاع النفطي هو المهمين عليه، وعليه يتوجب علي العراق الانتقال من الاعتماد الكلي علي النفط إلي التنويع، والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004م-2022م)

جدول (2) يوضح تطور الناتج المحلي من خلال الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004م-2022م)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج %	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات الأخرى (%)
2004	53235358.7	18.2	53235358	39.18
2005	73533598.6	22.8	73533598	38.12
2006	95587954.8	31.1	95587954	29.99
2007	111455813.4	9.5	111455813	16.60
2008	157026061.6	22.1	157026061	40.88
2009	130643200.4	13.8	130643200	16.80-
2010	162064565.5	14.7	162064565	24.05
2011	217327107.4	16.8	217327107	34.09
2012	254225490.7	14.2	254225490	16.79
2013	273587529.2	3.4	273587529	7.61
2014	266332655.1	6.4	266420384	2.62-
2015	194680971.8	22.1	199715699	25.03-
2016	196924141.7	24.4	203836832	2.08
2017	221665709.5	6.8	225995179	10.85
2018	268918874.0	2.4	245378241	8.57
2019	276157867.6	4.7	266190232	6.02
2020	215661516.5	3.8	19887478	25.98-
2021	301152818.8	3.4	18963245	24.15-
2022	383064152.3	3.6	1895862	24.01

المصدر/ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات (2004م-2022م)

2. استراتيجيات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق

يعتمد نجاح الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على ثلاث خصائص هي: الثروة الريعية الضخمة التي يمتلكها العراق، وتوافر سوق كبيرة، ووجود شعب شاب وكبير ومتعلم بشكل جيد نسبياً. وهذه السمات هي من بين الخصائص البارزة للاقتصاد العراقي. فالعراق بلد ريعي يمتلك ثروة هائلة في قطاع النفط. فبالإضافة إلى المعادن الأخرى التي تعزز هذه الثروة الهائلة، يمتلك العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم والغاز المصاحب له، كما أن العراق يمتلك سوقاً كبيرة تجتذب السلع والخدمات من جميع الدول، خاصة دول الجوار والدول المجاورة .العمل الجاد من أجل تحسين الوضع الأمني في البلد مع التركيز على إقامة المناطق المحمية كخطوة أولى لجذب الاستثمار.

- تقديم الجوائز والإعفاءات لدعم الاستثمار المحلي على وجه الخصوص وتحقيق زيادة في إنفاقه، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي كمكمل للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه، مع التركيز بشكل خاص على دعم الشركات الصغيرة.
- اعتماد سياسات لتدريب الكوادر الوطنية وتحسين جودة ومهارات القوى العاملة ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية. ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهمية ذلك بالنسبة المجتمع وتطوير اقتصاد البلد.
- التأكد من أن التدابير التشريعية والإدارية على جميع المستويات تعكس الإرادة الوطنية لجذب الاستثمار، وهو أحد أهم عناصر استراتيجية جذب الاستثمار الناجحة.
- وضع معايير محاسبية تتماشى مع المعايير الدولية.
- التركيز على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، أي الحوكمة الرشيدة التي تراعي مبادئ الإدارة السليمة وتمنع الفساد وتخلق علاقة متوازنة بين مجالس إدارة هذه الشركات ومساهميها من جهة، وبين هذه الشركات وعملائها من بنوك ومساهمين من جهة أخرى. إذا كان المشروع ذا أهمية كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، يتم تمليك الأرض بنسب مناسبة حسب احتياجات المشروع (فاضل، 2022، ص 51-53).

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمراحل مختلفة، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق في الفترة الماضية. الحاضر، وتسهم في تحديد حجم ونوع هذه الاستمارات من خلال الجدول رقم (2)

جدول (3) يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشر الواردة والصادرة في العراق للمدة (2004م-2022م)

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر (الوارد)	معدل النمو السنوي (%)	الاستثمار الاجنبي المباشر (الصادر)	معدل النمو السنوي (%)
2004	300	----	---------	---------
2005	515.30	71.77	88.70	----------
2006	383	25.67-	305	243.86
2007	971.80	153.73	7.90	97041-
2008	1855.70	90.95	33.60	325.32
2009	1598.30	13.87-	71.90	113.99
2010	1396.20	12.64-	124.90	73.71
2011	1882.30	34.82	366	193.03
2012	3400.40	80.65	489.50	33.74
2013	2335.30-	168.68-	227.10	53.61-
2014	10176.40-	335.76	241.50	6.34
2015	7574.20-	25.57-	147.70	38.84-
2016	6255.90-	17.41-	304.30	106.03
2017	5032.40-	19.56	77.80	74.43-
2018	10870.40-	645.46	481.50	2.45
2019	7894.20-	34.57-	334.70	89.84-
2020	715.80	74.75	86.77	----------
2021	7892.40-	87.56	87.80	56.43-
2022	10786.40-	335.76	671.50	76.34

⇒ **المصدر/ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات (2004م-2022م)**

شكل (3) تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشر الواردة والصادرة في العراق للمدة (2004م-2022م)

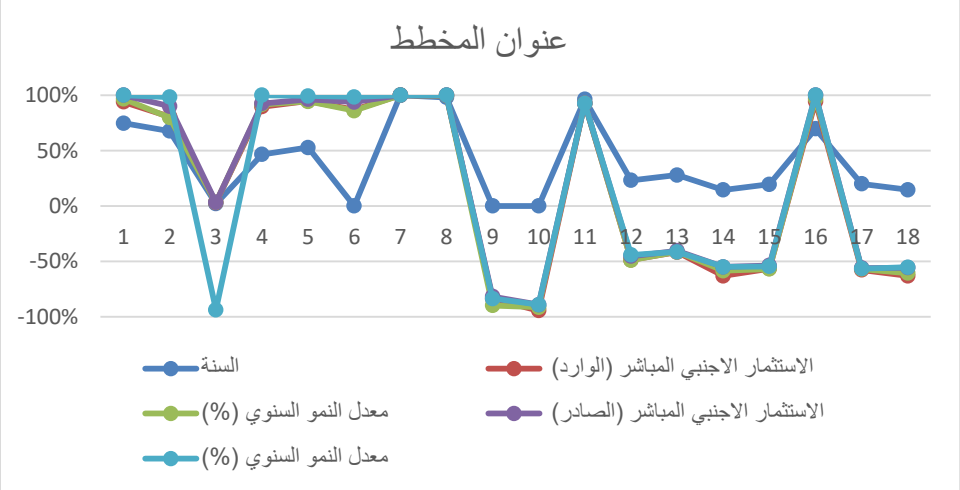

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات

1- توفير بيئة امنية ملائمة من اهم متطلبات جذب الاستثمار الاجنبي الى البلد لان رأس المال جبان ويبحث على البيئة الامنة .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً لأنه لا ينقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة فحسب، بل يوفر سيولة مالية للبلد المستهدف.

3- النمو الاقتصادي ضعيف ومتذبذب نتيجة الانفلات الأمني الذي عاشه العراق وما زال يعاني منه من الناحية الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

4- هناك علاقة موجبة ودالة بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

5- أدى تدهور النمو الاقتصادي وهشاشة الدولة والبنية الاقتصادية إلى فقدان الفوائض المالية من مبيعات النفط، والتي لم تمول الاستثمار الحقيقي.

❖ **التوصيات**

1- وضع ضمانات كافية للشركات التي تنوي الاستثمار في العراق. وذلك لأن العراق بحاجة إلى دخول الشركات الأجنبية لمساعدته على تحقيق الكفاءة في إنجاز المشاريع وخلق حالة من التفاؤل من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية.

2- إعادة هيكلة المؤسسات الاستثمارية في العراق، واعتماد نظام النافذة الواحدة، وتقليل الروتين والبيروقراطية ومراعاة سمعة المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب في العراق وخارجه، وإعطاء مواعيد نهائية لإنجاز المشاريع مع دراسات الجدوى الاقتصادية.

3- خلق بيئة استثمارية مواتية من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية.

4- الاستفادة من الخبرات والمهارات والتكنولوجيا التي ينقلها الاستثمار الأجنبي إلى البلد الذي يستضيفه. ويجب الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في هذا الجانب، فالعراق يمتلك الكثير من الموارد الأولية واليد العاملة ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي في حد ذاتها.

5- إن البيئة الاستثمارية المستقرة ومصادر التمويل السلسة والتشريعات والجهود المبذولة لتطوير الصلاحيات القانونية هي مفتاح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق

المصادر

البشير، كمال الدين محمد (2019م): قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي بالعراق للمدة 2005 – 2015، العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (11)، العدد (27)، ص 212- 220

الدسوقي، محمود سراج (2019م): الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم -الأنواع –النظريات، القاهرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمسن كلية التجارة، المجلد (5)، العدد (4)ن ص 12-

الدليمي، علي أحمد درويش (2022م): واقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2019)، العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (14)، العدد (1)، ص 34- 36

سعود، مضياء حسين (2015م): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003م، الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير المواد البشرية، المجلد (4)، العدد (169، ص 28-30

الصبيحي، فائز هليل سريح (2016م): دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية : دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة 1990 – 2010، العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (8)، العدد (15)، ص 101- 127

عبد القادر، نهاد خالد (2016م): الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003: واقع وطموح، العراق، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية، دار الأطروحة للنشر العلمي، المجلد (4)، العدد (5)، ص 41

James(2018), foreign direct investment, corporate, societal responsibility and economic development: exploring the relationship and mitigating the expectation gaps, University of Benin, Nigeria,P150-152